المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/namajournal.v10i2.545

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 20-5-2026
تاريخ القبول: 20-6-2026

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

مراجعة كتاب: المجلة العلمية: التأليف وسياسات المعرفة في القرن التاسع عشر

حميد العواضي[1]

Hamidalawadhi@gmail.Com

الملخص:

يتناول هذا المقال بالنقد والتحليل كتاب «المجلة العلمية: التأليف وسياسات المعرفة في القرن التاسع عشر» للمؤرخ الأمريكي أليكس تشيزَر (Alex Csiszar)، وهو كتاب يعيد بناء التاريخ المؤسسي للنشر العلمي، متجاوزًا التصورات التي تنظر إلى المجلة بوصفها وسيطًا تقنيًا محايدًا لتداول المعرفة. ويكشف الكتاب عن الأدوار المعرفية والسياسية التي اضطلعت بها المجلات العلمية منذ القرن التاسع عشر في تنظيم الحقل العلمي، وتحديد شروط الاعتراف والشرعية، وصياغة مفاهيم التأليف، والتحكيم، وأولوية الاكتشاف، والوصول إلى المعرفة. ويسعى المقال إلى عرض الأطروحة المركزية للكتاب وتحليل مرتكزاته المنهجية، مع إبراز راهنيته في النقاشات الجارية حول النشر الأكاديمي المعاصر، ولا سيما تحكيم الأقران، والقياسات الببليومترية، ومنطق «انشر أو اندثر»، والوصول المفتوح، وعلاقة النشر بالسلطة المؤسسية. كما يناقش بعض الحدود التحليلية للعمل، وفي مقدمتها تمركزه في السياقين البريطاني والفرنسي، وضعف حضور الفئات والسياقات الهامشية، فضلاً عن تقديم ملاحظات نقدية حول الترجمة العربية ومصطلحاتها. ويخلص إلى أن الكتاب يمثل مدخلاً تاريخيًا ونقديًا مهمًا لإعادة التفكير في مؤسسات النشر العلمي وآليات إنتاج الشرعية والاعتراف داخل الحقل الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية:

المجلة العلمية، التأليف والنشر، تحكيم البحوث، تاريخ العلوم، المداولات العلمية.

(1) أستاذ اللسانيات والدراسات الثقافية في جامعتي بيتسبرغ وبوينت بارك، بنسلفانيا، الولايات المتحدة، استاذ سابق في جامعة صنعاء، أمريكا.

للاقتباس: العواضي، حميد، مراجعة كتاب: المجلة العلمية: التأليف وسياسات المعرفة في القرن التاسع عشر، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج10، ع3، 2026، 240-256.

© نُشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص بتنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان ما إذا أُجريت عليه أي تعديلات، ولا يجوز استخدام هذا البحث لأغراض تجارية

OPEN ACCESS
Received: 2026-5-20
Accepted: 2026-6-20

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

The Scientific Journal: Authorship and Knowledge Politics in the Nineteenth Century: A Book Review

Hamid Al-Awadhi[(2)]

Hamidalawadhi@gmail.Com

Abstract:

This article offers a critical reading of The Scientific Journal: *Authorship and the Politics of Knowledge in the Nineteenth Century* by the American historian Alex Csiszar, which reconstructs the institutional history of scientific publishing and challenges the view of the journal as a technically neutral vehicle for circulating knowledge. Csiszar shows that journals have played epistemic and political roles since the early nineteenth century: organizing the scientific field, setting the terms of recognition and legitimacy, and shaping ideas of authorship, refereeing, priority of discovery, and access to knowledge. The article sets out the book's central argument and examines its methodological foundations, then considers its bearing on current debates over peer review, bibliometrics, "publish or perish," open access, and the ties between publishing and institutional power. It also points to the book's analytical limits, notably its focus on Britain and France and its thin coverage of marginal categories and contexts, and comments critically on the Arabic translation's terminology. It concludes that the book is an important historical and critical starting point for rethinking how scientific publishing confers legitimacy and recognition in academia.

Keywords:

Scientific Journal, Authorship and Publication, Research Peer Review, History of Science, Scientific Debates.

(2) Professor of Linguistics and Cultural Studies at the University of Pittsburgh and Point Park University, Pennsylvania, United States, former professor at Sana'a University.

Cite this article as: Alawadhi, Hamid , "The Scientific Journal: Authorship and Knowledge Politics in the Nineteenth Century: A Book Review," Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 10, issue 3, 2026, 240-256.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read, and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

عنوان الكتاب	المجلة العلمية: التأليف وسياسات المعرفة في القرن التاسع عشر
عنوان الكتاب بلغته	*The Scientific Journal: Authorship and the Politics of Knowledge in the Nineteenth Century*
المؤلف	أليكس تشيزَر (Alex Csiszar)
المترجمتان	أمل عبد الرحمن مبارك، وآية أشرف المرسي
المراجع	ممدوح الشيخ
الناشر	مركز نماء للبحوث والدراسات
سنة النشر	2023
عدد الصفحات	478

تقديم: الكتاب والمؤلف

يقدّم المؤرخ الأمريكي أليكس تشيزَر (Alex Csiszar)، أستاذ تاريخ العلوم بجامعة هارفارد، في هذا الكتاب دراسة تاريخية معمّقة ومبتكرة للمجلة العلمية، لا بوصفها وسيطًا تقنيًا محايدًا لنقل المعرفة، بل باعتبارها مؤسسة معرفية وسياسية أسهمت بفاعلية في تشكيل العلم الحديث وحدود شرعيته. ويندرج هذا العمل ضمن مشروع تشيزَر البحثي الأوسع، الذي يركّز على دراسة آليات إنتاج المعرفة العلمية وتنظيمها وتقييمها، من خلال الوسائط والمؤسسات التي تنقل هذه المعرفة وتضبط تداولها، مثل الصحافة، والمجلات العلمية، وأنظمة النشر والتحكيم.

يهتم المؤلف، على نحو خاص، بتاريخ التواصل العلمي؛ أي بالكيفية التي انتقلت بها العلوم من فضاءات النخبة المحدودة إلى الفضاء العام، وكيف أسهمت وسائط النشر في بناء ما يمكن تسميته بـ«الثقة العلمية»، وفي تحديد من يملك حق الكلام باسم العلم، ومن يُقصَى من هذا الامتياز. ومن هذا المنظور، لا يتعامل تشيزَر مع المجلة العلمية كأداةٍ تقنية محايدة، بل كمؤسسة تاريخية لعبتْ دورًا حاسمًا في إعادة تنظيم الحقل العلمي، عبر مفاهيم تأسيسية مثل: التأليف، والتحكيم، وأولوية الاكتشاف، والوصول إلى المعرفة.

ويُعد هذا الكتاب من أبرز أعمال تشيزَر وأكثرها تأثيرًا، لما يقدّمه من تحليل نقدي للبُنى المؤسسية التي ما تزال تُنظّم إنتاج المعرفة العلمية إلى اليوم. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الترجمة العربية للكتاب سبقت نظيرتها اليابانية (التي صدرت عام 2024)، وهو ما يمنح المكتبة العربية سبقًا في استيعاب هذا العمل المرجعي، ويعزّز من حضور اللغة العربية في النقاشات العالمية حول تاريخ العلم وسياسات النشر الأكاديمي. وهو هدف يحسن بنا دوما استحضاره حين نقف على ترجمات عربية لمجالات غير مطروقة في العادة لأن مثل هذا المنحى يعضد كفاءة اللغة العربية في جعلها وعاءً لمختلف المعارف والتخصصات.

الأطروحة المركزية: من الشذرات إلى المؤسسة

ينطلق تشيزَر، في مقدمة الكتاب، من نقد صريح للسرديات التطورية الخطية التي تفترض أن المجلة العلمية تطورت تدريجيًا وبصورة طبيعية حتى بلغت شكلها الحديث. وعلى خلاف هذا التصور، يرسم المؤلف القرن التاسع عشر بوصفه فضاءً معرفيًا مجزًّا، كانت فيه الحقائق العلمية متناثرة بين الصحف اليومية، ومحاضر الجمعيات، والتقارير، والملخصات، والمراسلات الخاصة. وفي هذا السياق، لم تكن «الحقيقة العلمية» كيانًا مكتملًا ومستقرًا، بل شذرات معرفية تتطلب وسائط تنظيمية لتثبيتها ومنحها الشرعية ولا يكتفي بوصف نشأة المجلات العلمية، بل يسعى إلى تفكيك الشروط المؤسسية والمعرفية التي جعلت منها ركيزة أساسية في تنظيم العلم الحديث، وهو ما يمهّد للقراءة النقدية التي يطوّرها الكتاب في فصوله الستة، ويمنح وهذه المراجعة إطارها التحليلي العام.

ويتمحور الكتاب حول سؤالين مترابطين يشكّلان خيطه الناظم: (1) كيف حُمِّل نمط النشر الدوري، أي المجلة العلمية، حمولةً معرفية ورمزية تجاوزت غيرَه من أنماط تداول المعرفة؟ (2) كيف أصبحت الشرعية الجماهيرية للمؤسسة العلمية مرتبطة، على نحو متزايد، بالمجلات العلمية بوصفها فضاءً معتمدًا للاعتراف، والتقييم، وبناء السمعة العلمية؟ (المقدمة ص23).

محاور الكتاب التحليلية

يتكون الكتاب من فصول ستة نستعرض محتواها أولًا، ثم نضمّن هذا الاستعراض تنزيلًا في المقام والزمان بما يحول دون الوقوع في الاكتفاءبالتلخيص السردي. أما التحليل والنقد المنهجيان فقد أفردنا له موضعًا لاحقًا، مع ملاحظات على الترجمة العربية، وخاتمة تفتح طريقا نحو استقصاء أشمل. ولنبدأ باستعراض محتوى الكتاب.

الصحافة والتحكيم: صراع السلطة والعلنية

يتناول **الفصل الأول** العلاقة المتوترة بين المؤسسات العلمية والصحافة التجارية في بدايات القرن التاسع عشر. يبيّن تشيزَر أن العلماء والأكاديميات كانوا ينظرون بعين الريبة إلى الصحافة، التي اعتبرت وسيطًا يهدد استقلال المنظومة العلمية ويخضعها لمنطق السوق والسياسة.

وقد حاولت الأكاديميات في فرنسا وبريطانيا احتكار حق إعلان الاكتشافات العلمية وتفسيرها، غير أن انتشار التقارير الصحفية عن النقاشات العلمية قوض هذا الاحتكار. ويكشف المؤلف أنه من خلال الرسوم الكاريكاتورية والنقاشات العامة، أصبحت سلطة الحكم على العلم موزعة بين العلماء والصحفيين والجمهور، مما أدخل العلم في فضاء علني غير مسبوق. ولا شك أن هذه المصادرة تدعو في السياق التاريخي الحالي إلى التأمل في حالة العلم الراهنة، لا سيما ما يُنشر عبر وسائط التواصل الاجتماعي المفتوحة والمتحررة من السيطرة المؤسسية والتحكم الأكاديمي. لا سيما النظر في مقدار إشاعتها للمعرفة العلمية وتبسيطها، ولكن في الآن نفسه النظر على وجه الخصوص فيما تقوم به أو تتسبب به من تشويش على هذه المعرفة نفسها وما قد يترتب على هذا التشويش من الإخلال بالشروط والمعايير الأكاديمية في النظر فيها واضطراب المعرفة.

الاجتماعات العلنية وارتباك التأليف

يركز **الفصل الثاني** على الاجتماعات العلمية العلنية أو المفتوحة بوصفها فضاءات أدائية، لا مجرد مناسبات لتبادل النتائج. فقد كانت هذه الاجتماعات تُعقد أمام جمهور متنوع، وتُنقل وقائعها عبر الصحف، غالبًا بصياغة صحفيين لا علماء. ويُظهر تشيزَر أن هذا الوضع خلق التباسًا حول مفهوم «المؤلف»: هل هو الباحث؟ أم مُقَدِّم الورقة؟ أم الصحفي الذي صاغ التقرير؟ وهنا تتزعزع فكرة «النص العلمي الأصلي»، ويتبيّن أن المعرفة كانت تُنتج وتُعاد صياغتها في سياقات متعددة، مما يفكك الفصل التقليدي بين «العلم النخبوي» و«التبسيط الشعبي».

المؤلف والحكم: التحكيم كتقنية للسلطة

يُعد **الفصل الثالث** العمود الفقري للكتاب، وأقرب فصوله صلة بالنقاشات المعاصرة. لا يتعامل تشيزَر هنا مع تحكيم الأقران (Peer Review) بوصفه إجراءً تقنيًا لضمان الجودة، بل بوصفه «تقنية حُكم» (Technology of Judgment)، أدوات حكم، تشكّلت تاريخيًّا داخل مؤسسات محددة.

ينطلق المؤلف من فرضية أن التحكيم لم يولد كممارسة طبيعية، بل ظهر تدريجيًّا في بريطانيا وفرنسا كحل إداري لأزمة مزدوجة تتمثل في تكدّس المعرفة العلمية، واتساع دائرة المشتغلين بالعلم. ويوضح تشيزَر أن الجمعية الملكية في لندن استعارت نموذج «المُحكَّم» من المجال القانوني، لكنها كيّفته ليصبح غامضًا ومثيرًا للريبة. كما استفادت من مفهوم «التقرير» العلمي الذي ساد في فرنسا باعتباره شكلًا من أشكال الحُكم على النتاج العلمي. ويستعرض المؤلف البذور الأولى لما صرنا نعرفه اليوم بشأن إجراءات التحكيم العلمي حيث يذكر أنه منذ عام 1836 أصبح المسار المعتاد هو *«إحالة الورقة إلى لجنة فرعية مكونة من شخصين أو 3 [ثلاثة]، يرشحهم المجلس بصفتهم مؤهلين بشكل خاص لإبداء رأي حول الموضوع، وهم من يبلغون المجلس، بشكل عام كتابيًا، رأيهم في مزايا الورقة ومدى ملاءمتها للنشر في المجلة: يتخذ المجلس قراره بشأن هذا الأمر بالاقتراع دائمًا»* (ص260). من أهم نقاط الفصل تحليل مسألة «التحكيم المجهول». ففي حين قُدّم هذا الشكل كضمان للنزاهة، يكشف المؤلف أن إخفاء أسماء المحكّمَين خلق شبكة سلطة غير مرئية يصعب مساءلتها. وينقل شكاوى علماء بارزين، مثل توماس هنري هكسلي الذي كان يرى أن مسألة التحكيم هي «مؤمرات تدور في عالم العلم . وينقل عنه المؤلف قوله : «*على سبيل المثال، أعلم أن الورقة التي أرسلتها للتو أصيلة جدًّا ولها بعض الأهمية، وأنا على يقين من أنه إذا أُحيلت إلى تحكيم «صديقي الخاص» فلن تُنشَر... لدي مثل هذا الرعب من هذا الانشغال الأدبي الكبير بالتوافه. يمكنني أن أكون سعيدًا جدًّا، إذا كانت ضرورة اتخاذ القرار تقتضي العمل مع إخفاء الهوية*» (ص272). وهذه المشاعر ازاء غموض التحكيم وحيثياته مازالت تراود الباحثين إلى يومنا هذا. ولذلك تلجاء بعض المجلات إلى تخيير بعض المحكمين في الإفصاح عن أسمائهم. ولكن غالبًا لا يقع هذا الأمر لا سيما إذا كان الحكم سلبيًّا.

ويناقش تشيزر كيف أنَّ التحكيم تحول إلى أداة لـ «المكائد الصغيرة». ويخلص إلى نتيجة مفادها: أن التحكيم لا يقيّم المعرفة فقط، بل ينتج المؤلف ذاته؛ أي يحدد من يُعترف به عالمًا ومن يبقى خارج المجال. لقد حوّلت هذه الآلية المجلة العلمية إلى بوابة دخول إلزامية للمجال العلمي، مرسخةً الجذور العميقة لما يحُفُّ بالنشر والاعتراف العلمي بالمؤلف. وقد مثل القالب التعبيري الإنجليزية الشهير: (publish or perish): «انشر أو اندثر» مبدأً يتعرض العلماء بموجبه إلى إكراه في العمل من أجل البقاء والشيوع، وإلاّ فالفناء والاضمحلال بناءً على ما يكتبون وما ينشرون وما تقره لهم الجماعة العلمية التي ينتمون إلى حياضها.

وإذا ما قرأنا ما كان يجري في القرن التاسع عشر الأوروبي بالتوازي مع واقع الجامعات العربية المعاصرة، نجد أن تحليل تشيزَر يضيء جوانب معتمة من أزمتنا الراهنة. يساعدنا هذا الفصل على فهم التوترات القائمة في أنظمة التحكيم العربية من خلال أربعة أبعاد: (1) بيروقراطية الحكم العلمي: تحوّل التحكيم في كثير من السياقات العربية من أداة لتجويد البحث إلى أداة «ضبط إداري» وظيفته الأساسية الترقية والاعتماد، مما يفرغ العملية من محتواها المعرفي غالبًا. (2) سلطة مجهولة: تبرز مسألة التحكيم المجهول كإشكالية مركزية، حيث يعاني الباحثون العرب من غموض معايير الرفض، وغياب التعليل العلمي، مما يجعل التحكيم أحيانًا آلية لإعادة إنتاج السائد وإقصاء المقاربات النقدية، لاسيما في القضايا الإشكالية المختلف عليها. (3) الهوية الأكاديمية المشروطة: أصبح الاعتراف بالباحث في الجامعات العربية رهينًا بعدد المقالات وتصنيف المجلات (Scopus/ISI) بغض النظر أحيانًا عن القيمة المعرفية لمحتويات الأبحاي. وهو امتداد تاريخي لما رصده تشيزَر حول تحول «اسم المؤلف» إلى وحدة تنظيمية. (4) غياب العلنية: بينما بيّن الكتاب انتقال الحكم العلمي تاريخيًا من الفضاء العلني إلى المراسلات المغلقة، لا تزال مؤسساتنا العربية أسيرة النموذج المغلق دون تطوير بدائل كالتحكيم المفتوح.

الاكتشاف والنشر وأوهام الوصول

تنتقل الفصول الأخيرة (**الرابع والخامس والسادس**) لربط النشر بقضايا الملكية الفكرية وأولوية الاكتشاف. يناقش المؤلف موقف عالم الرياضيات والفيزيائي الفرنسي فرانسوا أراغو François Arago، وهو الذي اسس «ملخصات أكاديمية العلوم» Comptes rendus de l'Académie des sciences، وكان يشدد على أن النشر المؤرَّخ هو الأساس الوحيد لحسم نزاعات السبق، مما حول النشر إلى أداة أخلاقية وقانونية. و يسائل **الفصل الخامس** مفهوم «الورقة العلمية»، مبينًا كيف تم ترسيم الحدود بين «البحث الأصلي» وبين «المنوعات المسلية» بهدف فصل العالم المتخصص عن غيره. ويشير تشيزر أن سجلات الإحصاء العلمي للمنشورات صارت مقياسا لمكانة المؤلفين العلمية. يقول : «*يعد استخدام نظام حساب المنشورات مقياسًا موضوعيًا للإنتاجية يمكن متابعته عبر الزمن والجغرافيا، والذي سيستمر في تحقيق المزيد من التقدم. في منتصف القرن العشرين، ظل الفهرس مصدرًا رئيسيًا للمهتمين بموضوعات مثل «معدل الإنتاج الإبداعي للرجال في مراحل عمرية مختلفة وفي بلدان مختلفة». بشكل أعم، ظل «عدد الأوراق العلمية التي ينشرها الرجل» مقياسًا مفضلًا لدى المهتمين*

بـ «*إنشاء قوائم مرتبة بشكل موضوعي للإنتاجية العلمية*». (ص402). على أنه يرى أن هذه العملية برمتها لم تكن نزيهة وأنه قد أصابها «*الغموض*» حينًا و«*التحايل والحذف في بناء هذه المعالم الإنتاجية العلمية*» حينًا آخر. (الصفحة نفسها).

يأتي **الفصل السادس** من كتاب أليكس تشيزَر، المعنون بـ«خيالات الوصول عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين»، ليشكّل خاتمة فكرية ومنهجية بالغة الأهمية، إذ لا يكتفي بتأريخ مرحلة بعينها، بل يقدّم عدّة تعليلات تساعدنا على فهم أزمات النشر العلمي في حاضرنا. يناقش تشيزَر في هذا الفصل مجموعة من المشاريع والطموحات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، والتي سعت إلى إعادة تنظيم الوصول إلى المعرفة العلمية، من خلال إنشاء فهارس شاملة، ومشاريع دولية لتصنيف الأدبيات العلمية، وأدوات تسهّل على العلماء العثور على ما نُشر في حقولهم. ويطلق المؤلف على هذه التصورات مصطلح «خيالات الوصول»، لا بمعنى الوهم أو العبث، بل بمعنى الرؤى الطموحة التي اصطدمت بحدود الواقع المؤسسي والسياسي.

أحد أهم دروس هذا الفصل هو أن الدعوة إلى إتاحة المعرفة العلمية على نطاق واسع ليست اختراعًا معاصرًا مرتبطًا بالإنترنت أو النشر الرقمي. فقد كان علماء أواخر القرن التاسع عشر يعانون بالفعل من تكدّس الإنتاج العلمي، وصعوبة تتبّع ما يُنشر، وتفاوت إمكانات الوصول إليه المراكز العلمية المختلفة. وقد طُرحت آنذاك مشاريع طموحة لإنشاء فهارس عالمية أو أنظمة تصنيف دولية تُتيح "آلة سهلة" للوصول إلى المعرفة العلمية. غير أن هذه المشاريع، رغم نبل أهدافها، كشفت عن أن الوصول ليس مسألة تقنية فحسب، بل قضية تنظيمية وسياسية بامتياز. وهذا يساعدنا اليوم على فهم أن أزمات الوصول التي نعيشها في عصر النشر الرقمي ليست وليدة التكنولوجيا الحديثة، بل امتداد لتاريخ طويل من التوتر بين وفرة المعرفة وصعوبة تنظيمها.

يفتح **الفصل السادس** أفقًا مهمًا لقراءة نقاشات الوصول المفتوح (Open Access) المعاصرة. فالكثير من الشعارات التي نسمعها اليوم، مثل إتاحة العلم للجميع، وكسر الاحتكار، وتسريع تداول المعرفة، لها جذور واضحة في تلك المشاريع التاريخية. غير أن تشيزَر ينبّهنا إلى نقطة أساسية: مفادها أن مشروع الوصول المفتوح هذا يحمل في داخله تصورًا معينًا للسلطة والمعرفة. فمَن الذي يُقرّر ما يُفهرس؟ ومن يملك البنية التحتية؟ ومن الذي من الممكن إدراجه أو استبعاده؟ وبهذا المعنى، فإن الفصل السادس يدعونا إلى الحذر من التعامل مع الوصول المفتوح بوصفه حلًا تقنيًا بريئًا، ويحثنا على مساءلته: من يملك منصات النشر؟ من يتحكم في الفهارس ومحركات البحث؟ وكيف يُعاد إنتاج

اللامساواة المعرفية حتى في ظل خطاب الانفتاح؟ يُظهر تشيزَر أن مشاريع الفهرسة في نهاية القرن التاسع عشر لم تكن مجرد أدوات مساعدة، بل كانت بُنى معرفية تُحدد ما يقع الاطلاع عليه وما لا يقع. فالفهرس لا ينظم المعرفة فقط، بل يمنحها شرعية ووجودًا.

وهنا نجد تشابهًا واضحًا مع واقعنا المعاصر، حيث تلعب قواعد البيانات ومحركات البحث الأكاديمية دورًا حاسمًا في: تحديد ما يُعد «بحثًا مرئيًا»، وما يُستشهد به، وما يُحتسب في الترقية والتقييم. وهكذا فإن قراءة هذا الفصل تساعدنا على إدراك أن الترتيب الببليوغرافي هو شكل من أشكال السلطة، وأن السيطرة على أدوات الوصول تعني، ضمنيًا، السيطرة على مسارات الاعتراف العلمي.

ويشير تشيزَر إلى أن مشاريع الوصول في نهاية القرن التاسع عشر اصطدمت بعوائق عديدة منها: ضعف التمويل، وتنازع المؤسسات، والنزعات القومية، والتفاوت بين المراكز العلمية. ونتيجة لذلك، ظل الوصول الشامل حلمًا مؤجلًا. وهذه الفجوة بين الطموح والواقع لا تزال قائمة اليوم. فرغم التقدم التقني الهائل، لا يزال النشر العلمي محكومًا باعتبارات اقتصادية، وهيمنة دور نشر كبرى عابرة للجغرافيا السياسية والثقافية، و يتبدى من خلالها عدم تكافؤ الفرص بين الشمال والجنوب العالميين. ومن ثمّ، يعلّمنا هذا الفصل أن مشكلة الوصول ليست في غياب الوسائل، بل في طبيعة البُنى التي تدير المعرفة. وهكذا يقودنا هذا الفصل إلى: (1) فهم أن قضايا الوصول المفتوح، والتصنيف، والتقييم ليست قضايا تقنية طارئة، بل إشكالات تاريخية متجذّرة. (2) إدراك أن كل بنية وصول تُنتج معها أنماطًا جديدة من الإقصاء والهيمنة. (3) التفكير في النشر العلمي بوصفه نظامًا سياسيًا-معرفيًا، لا مجرد قناة محايدة لتداول المعرفة. (4) إعادة طرح السؤال الجوهري: ليس فقط هل نفتح الوصول؟ بل كيف؟ ولمن؟ وتحت أي شروط؟ ومن المستفيد الحقيقي في نهاية المطاف؟

في المحصلة، يمكن تصور كتاب «المجلة العلمية» بوصفه عدسة تلتقط صورةً تاريخية ذات أهمية لفهم أزمات النشر العلمي المعاصر. فهو يذكّرنا بأن السعي إلى إتاحة المعرفة كان دائمًا مقرونًا بصراعات حول السلطة، والتنظيم، والشرعية. ومن خلال تفكيك «أوهام الوصول» في نهاية القرن التاسع عشر، يمنحنا تشيزَر أدوات نقدية لفهم حاضرنا، ويحثنا على عدم الانخداع بالحلول التقنية السريعة، بل على التفكير العميق في البُنى التي تتحكم في إنتاج المعرفة وتداولها. ونختتم هذا العرض. ويذكِّرنا المؤلف إنه «من الوهم افتراض أن أية تقنية معلومات يمكن أن تحل مشكلات المعرفة المعقدة. ولكن من السذاجة أيضًا افتراض أن الفضائل المعرفية التي تحكم الحياة العلمية تطورت في أي وقت بمعزل عن المصالح الاقتصادية أو الرؤى التكنولوجية أو الالتزامات السياسية للأفراد والجماعات

الذين شكلوها. يجب على كل من المدافعين عن السرد البطولي للمجلة العلمية، وأولئك الذين يرغبون الآن في التخلص من هذه الصيغة معتبرين أنها تُحتضر [تَحتَضِر]، أن يقروا بالدور الهجين الذي أدّته الأدبيات العلمية كموقع يربط بين حقائق البيئة العلمية والسياسية والتسويقية»(ص 472).

التقييم المنهجي والتحليلي

حظي كتاب تشيزر في لغته الأصلية باهتمام الباحثين، وكُتب عنه عرضان وقفنا عليهما، وأقيمت بشأنه أكثر من ندوة تتبعنا واحدة منها. كما تواصلنا مع المؤلف وتراسلنا بشأن عمله هذا بترجمته العربية. وآية أهميته أنه قد تُرجم إلى العربية واليابانية، وأن مجاله موضع التفات وبحث كبيرين في الغرب (انظر المراجع). وهنا نضع جملة من الملاحظات على الكتاب في أصله وكذلك على ترجمته العربية.

أولًا: أفق المقاربة والاشتغال المنهجي والخلفية النظرية

يندرج كتاب «المجلة العلمية» لأليكس تشيزَر ضمن الأعمال التي لا تكتفي بتقديم مادة تاريخية غنية، بل تسعى إلى بناء منظور تحليلي متماسك لفهم الكيفية التي تشكّلت بها مؤسسات إنتاج المعرفة العلمية وتداولها. فمنهجيًّا، يعتمد المؤلف مقاربة مركّبة تجمع بين الأرشيف التاريخي الكثيف، والتحليل الأكاديمي الدقيق، والاستثمار الواعي لأدبيات دراسات العلم والتقنية. ولا يقتصر هذا التركيب على التنويع الأداتي، بل يتكامل في خدمة أطروحة مركزية مفادها أن المجلة العلمية ليست وسيطًا محايدًا أو مجرد وعاء تقني ناقل للأفكار، بل بنية مؤسسية فاعلة، وصيغة اجتماعية وسياسية أسهمت بصورة جذرية في إنتاج السلطة المعرفية وتنظيمها وصياغة التراتبيات الأكاديمية. إنَّ تفكيك تشيزَر للسرديات التطورية الخطية التي تصوّر المجلة العلمية بوصفها نتيجة طبيعية وتلقائية لتقدّم العلم يكتسب أبعادًا نقدية تتجاوز التوثيق التاريخي المحض لتتقاطع مع أطروحات نظرية كبرى في علم اجتماع المعرفة والفلسفة السياسية؛ فالانتقال بالمعرفة في القرن التاسع عشر من حالة «الشذرات المتناثرة» (المراسلات الفردية، المذكرات، والكتيبات المفتوحة) إلى «المؤسسة» الصارمة للنشر والتقييم، لم يكن مجرد تنظيم إداري، بل كان إعادة صياغة جذرية لشروط إنتاج الحقيقة العلمية وحدود تداولها.

يتمثّل الإسهام المنهجي الأول للكتاب في إعادة «أنسنة» المجلة العلمية، أي نزع طابع البديهية والحياد التقني عنها وإعادة إدراجها في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي. إذ يبرهن تشيزَر، من خلال تتبّع

نشأة المجلات وتحوّلاتها البنيوية، أن هذه المؤسسة أدّت دورًا حاسمًا في تحديد ما يُعد معرفة علمية مشروعة، ومن يملك حق إعلانها وتداولها، وتحديد تخوم الجماعة العلمية المعترف بها. وبهذا، ينتقل التحليل من تاريخ الاكتشافات الخطية المألوفة إلى تاريخ الشروط والممارسات الأدبية والمؤسسية التي جعلت بعض الاكتشافات مرئية ومعترفًا بها، في حين همّشت فاعلين ومعارف أخرى. وتتجلى القيمة النظرية الأعمق هنا في تلازم تاريخ المجلة في سُلّم الزمان مع تاريخ السلطة المعرفية؛ فالآليات التي تُقدَّم اليوم في الأوساط الأكاديمية بوصفها أدوات تقنية محايدة ومعايير موضوعية مطلقة، مثل التحكيم العلمي، وأولوية النشر، ومعاملات التأثير، هي في جوهرها نتاج صراعات مؤسسية حادة حول الشرعية والاعتراف والسيطرة على منافذ الخطاب وسردياته. ويتقاطع هذا المنظور مباشرة مع تصور بيار بورديو (Pierre Bourdieu) للحقل العلمي بوصفه فضاءً للصراع المستمر على «رأس المال الرمزي»، حيث لا يمكن فصل المعرفة والاعتراف بها عن علاقات القوة والديناميات المؤسسية التي تُنظّم إنتاجها وتداولها وتَمْنح سلطة النطق باسم العلم.

أما الإسهام الثاني فيتعلّق بتاريخية نظام التحكيم العلمي والتأصيل المنهجي لنشوء «المُحَكّم» كبنية سلطوية. ينجح المؤلف في نزع الميسم الطبيعي المكتمل عن ممارسة تحكيم الأقران، مبيّنًا أنه لم ينشأ بوصفه آلية عقلانية معيارية تزامنت مع نشأة العلوم، بل تطوّر كحل بيروقراطي وإجرائي تدريجي لمعالجة أزمات الثقة، وتكدّس المعرفة، وضبط النزاعات الفردية داخل الجمعيات العلمية؛ كالجمعية الملكية في لندن والجمعية الفلكية والجيولوجية. ومن خلال العودة إلى النقاشات العنيفة والاعتراضات التي رافقت بدايات التحكيم في القرن التاسع عشر، يكشف تشيزَر عن طابعه الإشكالي والتوترات البنيوية الكامنة فيه بين الشفافية والسرية، وبين الحكم المعرفي الصِّرف والسلطة المؤسسية المحافظة. وتكتسب هذه المعالجة أهمية خاصة لأنها تضع الممارسات المعاصرة للتحكيم في أفق تاريخي يسمح بمساءلتها ونقد مأزقها الراهن بدل التسليم بها كقوانين مطلقة. وفي هذا السياق، يمكن قراءة نظام «التحكيم العلمي» وشرعنته التاريخية بوصفه إحدى تقنيات الحُكم المعرفي (Epistemic Gov-ernance) بالمعنى الذي طوّره ميشيل فوكو (Michel Foucault). فالتحكيم، من خلال تحوّله من قراءة علنية عامة إلى تقارير سرية تُديرها لجان فرعية مغلقة، يمثّل ممارسة انضباطية تنظّم الخطاب العلمي، وتحدّد عتبات قبوله وموجبات رفضه، وتُنتج «نظامًا خاصًا للحقيقة». ذلك أن المحكّم هنا لا يكتفي بتقييم الجودة العلمية للورقة، بل يمارس دورًا رقابيًا يضبط من يحق له الكلام باسم العلم، وضمن أي أفق نظري، وبأي لغة وأسلوب خطاب مقيدين. ويفسر هذا البعد بوضوح تحوّل التحكيم

في كثير من السياقات الأكاديمية المعاصرة إلى إجراء بيروقراطي أيديولوجي وإداري يهدف إلى الضبط التراتبي، والوصاية أوالمثاقفة الأكاديميتين أكثر مما يهدف إلى تحفيز الابتكار وتطوير البحث العلمي.

ويتمثّل الإسهام الثالث في تحليل مفهوم «التأليف العلمي» بوصفه فئة سياسية ومعرفية، لا مجرد توصيف أخلاقي أو قانوني لحفظ الحقوق. يوضّح تشيزَر أن الاعتراف بالعالِم وبموثوقيته في الفضاء العلمي الحديث أصبحا مرتبطين عضويًا بالمرور عبر قنوات النشر الرسمية والامتثال لقواعدها الإجرائية، وأن التأليف تحوّل من ممارسة ذاتية إلى آلية مؤسسية لتنظيم الانتماء إلى الجماعة العلمية، وضبط حدودها الطاردة والجاذبة. ومن هذا المنظور، يقدّم الكتاب فهمًا تاريخيًّا عميقًا للجذور المؤسسية لمنطق الإنتاجية الأكاديمية المعاصر، حيث باتت تُقاس القيمة العلمية بآليات النشر والتراكم الببليومتري، لا بالاكتشاف العلمي في حد ذاته. ويقدّم تشيزَر، من جهة أخرى، حوارًا ضمنيًا ونقديًا إزاء أطروحات عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون (Robert Merton) الشهيرة حول «بنية العلم الأخلاقية» (Ethos of Science) وأولوية الاكتشاف. فبينما يميل منظور ميرتون إلى إضفاء طابع مثالي على معايير الجماعة العلمية (مثل المشاعية المعرفية، والمنزع الكوني، والنزاهة، والتشكك المنهجي)، يُظهر تشيزَر تاريخيًا وعمليًا أن هذه القيم والفضائل المفترضة أو الطوباوية – كما يقيل عنها- لم تكن تُمارس في فراغ أو أنها مُطْلقة الحدوث، بل كانت مشروطة ومحكومة بالامتثال لبُنى النشر السائدة واقتصادات السُّلطة والنفوذ داخل المجلات. فالاعتراف العلمي لم يكن ثمرة مجردة للاكتشاف، بل كان مشروطًا بالمرور عبر قنوات النشر المؤسسية التي تحتكر صكوك الموثوقية؛ وهو ما يضع اليد على الجذور التاريخية والعميقة لمنطق «الإنتاجية الأكاديمية المعاصرة» الذي يُلخصه الشعار الشهير: «انشر أو اندثر» (Publish or Perish)، كما ذكرنا آنفًا.

وتتبدى راهنية هذا التحليل التاريخي عند وصله بالنقاشات العاصفة اليوم حول «الوصول المفتوح» (Open Access)؛ فكما كانت مشاريع إتاحة المعرفة وتوسيع نطاق القراءة في أواخر القرن التاسع عشر محمّلة بتصوّرات متنافسة وصراعات بين المركزية السلطوية والانفتاح الديمقراطي، كذلك تكشف نماذج الوصول المفتوح في عصرنا الراهن عن توترات بنيوية عميقة وعلاقات قوة جديدة. إن خطابات «إشاعة الديمقراطية المعرفية» (Democratization of Knowledge) غالبًا ما تُخفي وراءها استمرار الهيمنة المؤسسية للناشرين الكبار؛ حيث يُفتح المحتوى مجانًا للقارئ، بينما تُنقل الأعباء المالية والمعيارية الثقيلة إلى كاهل الباحثين عبر رسوم معالجة المقالات (APCs)، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج آليات إقصاء وتهميش جديدة للباحثين والمؤسسات الواقعة في السياقات الهامشية أو الدول النامية.

وينسجم هذا التحليل مع النقد المتنامي لأنظمة «القياس الببليومتري» (Bibliometrics) المعاصرة، إذ لم تعد مؤشرات مثل (Impact Factor) و(h-index) واحتكارات قواعد البيانات الكبرى (مثل Scopus وWeb of Science) تكتفي بقياس وتوثيق الإنتاج العلمي، بل باتت تعيد تشكيله بصورة أداتية توجيهية. لقد تحوّلت هذه المؤشرات الرقمية إلى أدوات حُكم وتقييم تؤثّر مباشرة في سلوك الباحثين، وتتحكم في تمويل أبحاثهم، وتوجّه اختياراتهم للموضوعات، وتفرض أنماطًا وصيغًا محددة للكتابة تخدم مصالح ما يمكن أن يطلق عليها «كارتيلات» النشر، ومعظمها في الغرب. هذا الواقع المعاصر ليس قطيعة مع الماضي، بل هو تمديد وتكثيف للمنطق التاريخي المؤسسي الذي رصده تشيزَر في القرن التاسع عشر، والذي ربط ربطًا محكمًا بين النشر، والمؤشر الرقمي، والقيمة العلمية المشروعة.

ثانيًا: الحدود التحليلية والأبعاد الغائبة

على الرغم من هذه الإسهامات المنهجية البارزة والعمق الأرشيفي للكتاب، لا يخلو عمل تشيزَر من بعض الحدود التحليلية التي تستدعي التوقف والنقد الفكري؛ أول هذه الحدود يتعلّق بالتمركز الجغرافي والمؤسسي الحاد للدراسة، إذ يركّز المؤلف تركيزًا شبه حصري على السياقين البريطاني والفرنسي، وكان السياق البريطاني أكثر وضوحًا، مع إشارات عابرة ومحدودة إلى التجربتين الألمانية والأمريكية. ورغم مشروعية هذا الاختيار المنهجي بالنظر إلى الدور التأسيسي والريادي لجمعيات ومجلات هذين البلدين في تشكّل النشر العلمي الحديث، فإن هذا الانكفاء يُبقي السردية التاريخية متحركة ضمن أفق مركزية أوروبية (Eurocentric) مغلقة، ويحرم القارئ من رصد الكيفية التي انتشرت وتوطنت بها المجلات العلمية في السياقات غير الأوروبية، أو كيفية إدماج هذه البنيات في الفضاءات الاستعمارية كأدوات للهيمنة الثقافية أو المعرفية.

ويتمثّل الحدّ الثاني في ضعف الحضور الاجتماعي للفئات المهمّشة داخل الحقل العلمي خلال فترات التكوين. فمع أنَّ الكتاب يناقش علاقات السلطة على مستوى المؤسسات وتوازنات الخطاب، فإنه لا يمنح اهتمامًا كافيًا لتأثير هذه البُنى والأطر التنظيمية المستحدثة في إقصاء النساء، أو العلماء المنتمين للطبقات الاجتماعية الدنيا، أو الفاعلين الواقعين خارج المراكز العلمية الحضرية الكبرى، والجمعيات الارستقراطية والأكاديميات النخبوية. ومن منظور التاريخ الاجتماعي للعلوم، كان من شأن إدماج هذا البعد التمحيصي أن يعمّق التحليل ويكشف بصورة أوضح آليات الاستبعاد البنيوي المنهج التي رافقت مأسسة المجلة العلمية وصعود سلطة المحَكّمين المحاطة بالسرية.

أما الحدّ الثالث فيرتبط بتركيز الكتاب على السياسات المؤسسية والخطابية أكثر من تركيزه على أثر النشر في محتوى المعرفة العلمية وبنيتها المعرفية (Epistemological) ذاتها. إذ ينصبّ اهتمام المؤلف على آليات الاعتراف، والتنظيم، والانتقاء أو الاصطفاء، والتقييم الإداري، دون الخوض بعمق في كيفية تأثير صيغة المجلة، واشتراطات الاختصار، وتقارير القراء، في طبيعة التجريب العلمي نفسه، أو في طريقة صياغة الفرضيات وتشكّل النظريات وتوجيه مسارات البحث. ورغم أن هذا الخيار ينسجم مع المنظور التحليلي المعتمد القائم على دراسة المؤسسة، فإنه يترك ثغرة في ربط سياسات النشر بالتحوّلات المعرفية والمنهجية الداخلية للعلوم وتأثير ذلك على التطور البشري.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذه الحدود لا تُعد نقائص منهجية بالمعنى الحرفي بقدر ما هي نتيجة لاختيارات تحليلية واعية وحتمية تميّز الدراسات المؤسسية والفكرية في تاريخ العلوم. بل يمكن النظر إليها بوصفها أفقًا بحثيًّا مفتوحًا لدراسات لاحقة تُوسّع الإطار النظري الرصين الذي يقترحه تشيزَر ليشمل مقاربات اجتماعية، أو استعمارية، أو عابرة للمراكز القومية والجغرافية، دون أن ينتقص ذلك من التماسك النظري العالي للكتاب أو من مكانته المرموقة كعمل مرجعي لا غنى عنه في دراسة سوسيولوجيا النشر العلمي وتاريخه.

رابعًا: ملاحظات على الترجمة العربية

قلَّ أن تُدرج ملاحظات عن الترجمة فيما يُعرض من الكتب. وحملنا على تضمين هذه الملاحظات أن سوق الكتاب العربي صارت مليئة بالكتب المترجمة. والإشارة إلى مستوى الترجمة فيها بحاجة إلى نظر وتوسعة؛ لأن الترجمة صارت جزئًا من نسيج العربية اللغوي والتركيبي. ومن شأن الإشارة إلى الترجمة هو الحث على التحسين والتجويد بما يواكب هذا الدفق الكبير في النشر العربي. ولقد كانت لهذا الكتاب ترجمةٌ مراجعةٌ وهو ما ينبغي نظريًا أن يُحقق له قدرًا عاليًا من الجودة. ومع الإشادة التامة بأهمية نقل هذا العمل المرجعي والجهد الملحوظ المبذول في صياغته ومراجعته، إلا أنه لا مناص من الإشارة المنهجية واللسانية إلى بعض الهفوات والإشكاليات المصطلحية والأسلوبية التي شابت الترجمة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

الاختلال الأسلوبي والتركيب الأعجمي

لوحظ في مواضع متفرقة من الكتاب غلبة الترجمة الحرفية اللصيقة ببنية الجملة الأجنبية

(الإنجليزية)، مما أفضى إلى تراكيب أسلوبية هجينة وقاصرة لا تتسق والأسلوب العربي الرصين، وتدفقه المعرفي؛ مما يجعل القارئ يشعر بالاغتراب التركيبي والاستغراب الأسلوبي أثناء ملاحقة الحِجاج الفكري للمؤلف. ولا يفارق القارئ الاحساس بالجملة الأعجمية وطريقة بنائها الأصلية. وليس في هذا المأخذ ما يضر بمقرؤية النص ضررًا كبيرًا، ولا بفهم محتواه فهما معقولًا، إذْ اتسمت كثير من الجمل بحبكة محكمة وصياغة واضحة ومقبولة.

«التَّقْحَرة» غير المبررة وغياب الاتساق المعجمي

وقعت الترجمة في شرك «النقحرة» (Transliteration) لكلمات ومصطلحات أجنبية وإيرادها برسم حروفها الأصلية بالحروف العربية، على الرغم من توفر مقابلات عربية مستقرة، دقيقة، وأصيلة في المعاجم اللغوية والاصطلاحية؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

- استخدام لفظ «ميموغ» بينما المقابل المستقر والدقيق هو: (Mémoire - مذكرة / رسالة علمية).
- استخدام لفظ «هيراركي» بينما المقابل الفصيح هو: (Hierarchy - تراتبية).
- استخدام لفظ «فيش» بينما المقابل المستقر في علم المكتبات والتوثيق هو: (Fiche - جُذاذة).

والإشكال الأعمق هنا لا يقف عند حدود النقحرة ذاتها، بل في «غياب الاتساق المعجمي واطراده» عبر فصول الكتاب؛ إذ وردت بعض هذه المقابلات العربية الفصيحة والموفقة في مواضع متعددة من الترجمة، إلا أن المترجمتين تعودان في مواضع أخرى لاستخدام الألفاظ المنقحرة أو تراكيب مغايرة، مما يشير إلى غياب الصرامة التحريرية ووحدة المكنز المصطلحي للمشروع.

الانزلاق الدلالي في المصطلحات التاريخية والسياقية

يتمثّل المأخذ المصطلحي الأبرز والأكثر تكرارًا في الكتاب في نقل بعض المفاهيم التاريخية المفتاحية نقلًا حرفيًّا قاموسيًّا دون مراعاة لحمولتها السياقية ودلالتها التاريخية المشروحة في صلب العمل؛ وأوضح مثال على ذلك هو ترجمة المصطلح التاريخي الشهير (Republic of Letters) حرفيًّا بـ«جمهورية الآداب»، وهو تعريب تكرر في صفحات عديدة (مثل ص 58، 68، 72...). إن التدقيق اللغوي والتاريخي في هذا المصطلح، واستنادًا إلى شرح المؤلف نفسه وسياق القرنين السابع عشر والثامن عشر، يظهر أن المقصود به هو «جمهورية الرسائل» أو شبكة المراسلات العلمية والتبادل المعرفي المكتوب والتشاور

بين العلماء الفرانكفونيين والأوروبيين عبر ما كان يُعرف بـ *(Lettres érudites):«التَّرسل العلمي»*. إن استخدام كلمة «الآداب» بالمعنى المعاصر يُحيل القارئ العربي فورًا إلى الحقل الأدبي والجمالي (Lit-erature/Littérature)، بينما المصطلح في سياقه نشأ ليعبر عن فضاء ممتد من التواصل المعرفي والفلسفي والعلمي العابر للحدود السياسية والدينية قبل مأسسة المجلات؛ وبالتالي فإن ترجمته بـ «جمهورية الرسائل» أو «جمهورية المعرفة والمراسلات» أو «جهورية التَّرسل» هي التي تحافظ على الأمانة الدلالية وتمنع اللبس المعرفي، وتقرب المفهوم من القارئ العربي.

ومع كل ما ذكرنا، فإن ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية تحقق بجدارة ما يمكن تسميته بـ «الكفاية المعرفية»، إذ نجحت هذه الترجمة في نقل متن فكري معقد وأرشيف تاريخي متخصّص إلى المكتبة العربية، وأصبح متاحًا للقارئ والباحث العربي الولوج إلى طيف واسع من المعروض المعرفي العالمي في حقل دراسات العلم والتكنولوجيا.

خاتمة:

إنَّ القيمة الأساسية والنهائية لكتاب «المجلة العلمية» تكمن في قدرته الفائقة على نزع الميسم الطبيعي والبديهي عن مؤسسات النشر العلمي المعاصرة، وإعادة وضعها في سياقها التاريخي الحي، بصراعاتها، وتناقضاتها، وتوازنات القوة التي شكّلتها. وبذلك لا يقدّم تشيزَر أجوبة جاهزة أو حلولًا إصلاحية جاهزة، بل يفتح مجالًا فسيحًا لنقاش نقدي وتشاركي معمّق يهمّ الباحثين، والمحررين، والمحكّمين، وصنّاع السياسات الأكاديمية على حد سواء في جميع أنحاء العالم.

كما أنه ينسخته العربية الرائدة يدمج القارئ العربي في تجربة تاريخية تساعده في فهم التحولات التي مرت بها المجلة العلمية تاريخيًا وجغرافيًا، كما يفتح الآفاق التي تنتظر النشر العلمي مستقبلًا. وأَحْسب أن الكتاب يلج بالعربية عالمًا من المحتوى لما تَنظرْ فيه. وهو مجال تتوالي المنشورات العلمية بشأنه في الغرب تباعا بغاية فهم الحاضر بالاستناد إلى المعطى التاريخي.

إنَّ الرهان الحقيقي الذي يضعه الكتاب أمامنا في نهاية المطاف لا يكمن في إدخال تحسينات تقنية أو إجرائية على المجلات أو أنظمة التحكيم المعيارية فحسب، بل في إعادة التفكير الجذري في علاقتنا الوجودية والابستمولوجية بالمعرفة العلمية نفسها؛ إذ يضعنا التاريخ الأرشيفي للمجلة العلمية أمام سؤال معرفي وسياسي مصيري، يكتسب راهنية قصوى في عصر النشر الرقمي المتسارع والذكاء الاصطناعي وقياسات تحويل المنتج الأكاديمي إلى بضاعة في خضم متلاطم من أمواج التسليع ماليًا

والتحيز أيديولوجيا والاصطفاء مضمونيًا. ويبقى السؤال: هل نريد حقًّا علمًا يُدار بالمؤشرات والأرقام وأن تكون غاية همنا هو الجرى وراء معاملات التأثير، أم نريد معرفة حرة تُدار بالأسئلة، والتحري النقدي، والمنفعة الإنسانية العامة؟

المراجع:

Fyfe, A. et all. (2022): *A History of Scientific Journals, Publishing at the Royal Society, 1665–2015*, UCL Press.

Kulldorff, M. (2025). The rise and fall of scientific journals and a way forward; *Journal of the Academy of Public Health*; https://doi.org/10.70542/rcj-japh-art-45qyn0

Spinak, E. & Packer, A. L (2015); 350 years of scientific publication: from the "Journal des Sçavans" and Philosophical Transactions to *SciELO*, https://blog.scielo.org/en/2015/03/05/350-years-of-scientific-publication-from-the-journal-des-scavans-and-philosophical-transactions-to-scielo